فهرست مادة النقود والمصارف التجارية

الفصل الاول:- الاطار المفاهيمي والتاريخي للنقود.

1. مفهوم وانواع ووظائف النقود.
2. النقود وعلاقتها بالدورات التجارية.
3. النقود وعلاقتها بالتضخم .
4. النقود واسعار الفائدة.

الفصل الثاني:- الانظمة والقواعد النقدية ( النشأة, السمات, الانواع) .

1. انواع الانظمة النقدية.
2. التطور التاريخي للأنظمة والقواعد النقدية.
3. سمات وخصائص النظام النقدي الجديد.

الفصل الثالث:- مفاهيم عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه والية احتساب التغيرات في عرض النقود.

1. مفاهيم عرض النقود.
2. العوامل المحددة والمؤثرة في عرض النقود.
3. عرض النقود والية تمويل عجز الموازنة.
4. اليات قياس التغيرات في عرض النقود.
5. قياس معامل الاستقرار النقدي.

الفصل الرابع:- مفهوم سرعة دوران النقود والعوامل المؤثرة فيها.

1. المفهوم.
2. الانواع.
3. القياس.
4. العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود.

الفصل الخامس :- البنك المركزي.

1. النشأة, المفهوم, الوظائف.
2. تحليل فقرات ميزانية البنك المركزي.
3. سمات والية العمليات النقدية للبنك المركزي.
4. البنك المركزي والية تنفيذ السياسة النقدية.

الفصل السادس:- المصارف التجارية.

1. المفهوم , النشأة , الوظائف.
2. تحليل ميزانية المصرف ( الموارد, والاستخدامات).
3. طرق واليات خلق النقود( الودائع المشتقة).
4. المعايير الاساسية في توظيف واستخدام الموارد(معاير السيولة, معيار الربحية, معيار اليسر).
5. المخاطر والتحديات التي تواجه عمل المصارف التجارية.

الفصل السابع:- النظام المصرفي الاسلامي.

1. خصائص الرئيسية للنظام الاقتصادي والنظام المصرفي الاسلامي.
2. الموارد والاستخدامات وتحليل ميزانية المصرف الاسلامي.
3. الية التنسيق وعلاقة البنك المركزي بالمصارف الاسلامية.
4. المعوقات الاساسية التي تواجه النظام المصرفي الاسلامي.

الفصل الثامن:- المصارف المتخصصة.

1. النشاة, المفهوم , الانواع.
2. الية توظيف الموارد وكيفية استخدامها.
3. دور المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية.

**الباب الأول – النقود money**

لقد تغير وجه الحياة على الأرض وأسلوب معيشة الناس,بعد أن اكتشف الإنسان,ثلاثة أشياء في حياته,النار والكتابة والنقود,فبالنار أضاء ظلام الليل الدامس,وبالكتابة اتسعت دائرة المعارف,وبالنقود تمكن من الحصول على السلعة أو الخدمة التي يطلبها في الوقت الذي يلائمه,وبالكمية والأنواع التي يحتاجها.

ولقد مر على استخدام الإنسان للنقود زمن طويل,تغيرت فيه إشكالها,وتطورت وظائفها,ولم تعد وسيلة للتبادل السلع والخدمات,أو أداة للوفاء لتسديد التزاماته من الديون,بل تجاوزتها إلى التأثير على كافة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية,مما جعل دراسة النقود تتبوأ مركزا هاما في العلوم المختلفة,وفي علم الاقتصاد بصفة خاصة.

**الفصل الأول- ماهية النقود**

**أولا- نشأت النقود:**

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم , ولا يشك احد في ان النقود هي واحدة من أهم مبتكرات الإنسان على الإطلاق ,وانه لمن الصعوبة بمكان تعيين فترة زمنية وتاريخية محددة لنشاءه النقود,وان كان رأي الدارسين الاقتصاديين منعقدا على كون النقود قد نشأت في المرحلة الاقتصادية التي زاد فيها إنتاج الفرد عن استهلاكه من هذا الإنتاج ,مع وجود طلب من فرد أخر على هذه الزيادة,مقابل إنتاج زائد من نوع أخر لدى هذا الفرد الاخر.وهذه الزيادة يسميها الاقتصاديون," الفائض" كما يسمون عملية تبادل هذا الفائض بين الفردين "المقايضة" مع تعددت حاجاته وتوسعت رغبات الانسان , فخرجت النقود إلى حيز الوجود عندما شعر الإنسان بضرورة وجود وسيله ملائمة تسهل نشاطه الإنتاجي وترضي حاجاته المتعددة لهذا لم تكن نشأت النقود من قبيل الصدفة وإنما جاءت استجابة لضرورات أحستها الجماعات البشرية القديمة في نشاطها الاقتصادي .

والنقود في شكلها الحالي لم تنشا دفعه واحدة , بل هي لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من مرحلة الإنتاج السلعي الذاتي , إي بقصد الإشباع المباشر للحاجة الإنسان الى مرحله الإنتاج بقصد المبادلة ,وأخذت النقود أهميتها تبعا لانتقاله من عصر إلى أخر من عصور حياته , وكان من الطبيعي أن تختلف أشكال النقود باختلاف مراحل التطور الاقتصادي فاستخدمت الحيوانات وجلودها والحبوب والقماش والمعادن والأوراق وغيرها كأنواع من النقود .

* **المبادلة عبر نظام المقايضة** :

يعتبر الانتقال من مرحلة الإنتاج لإشباع الحاجات الذاتية إلى مرحلة الإنتاج الجماعي , إي إشباع حاجات إفراد الجماعة , هو بداية ظهور نظام المبادلة , وقد تمثل ذلك في بادئ الأمر بنظام (المقايضة) , فالفائض من السلع التي ينتجها الفرد يستطيع ان يبادلها بسلع أخرى منتجة من قبل إفراد أخريين , وقد ترتب على هذا النظام الذي اتخذ شكل التبادل البسيط (سلعه مقابل سلعه )تزامن عمليتي البيع والشراء .

فالذي يبيع سلعه معينه فائضة عن حاجته يشتري مقابلها سلعه أخرى في الوقت نفسه مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين .ولم يكن هنالك تميز واضح بين البائع والمشتري أو بين المنتج والمستهلك , فعندما تجري عملية مقايضة بين السلع (س)وسلعه (ص) فان مالك السلعة (س)يحمل صفتي البائع والمشتري في إن واحد .

وقد استجاب نظام المقايضة مرحله من مراحل تطور المجتمعات البشرية حيث كانت السلع المعدة للتبادل محددة نسبيا . لكن بعد زيادة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الإفراد تمخض عنه من زيادة في كمية السلع المنتجة وتباين أنواعها أصبح نظام المقايضة عاجزا وغير مجد عمليا وغير كاف لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات المختلفة نظراً لصعوبات عديدة التي يثيرها هذا النظام ويمكن حصر أهمها في الجوانب التالية:-

1. **صعوبة توافق الرغبات وعدم قابلية بعض السلع على التجزئة**
2. **عدم صلاحيتها كأداة لاختزان القيم**
3. **صعوبة تحديد نسب مبادلة السلع**
4. - **صعوبة توافق رغبات الإطراف المتبادلة وعدم قابلية السلع على التجزئة**:- بمعنى يصعب توافق رغبات البائعين والمشترين في سوق المقايضة ,فوجود كمية من السلع الفائضة عن حاجة الفرد لا تعني بالضرورة انسجام رغبات حول نوعية وكمية السلع المتبادلة وكذلك وقت المبادلة , فالذي يمتلك سلعة فائضة عن حاجته ويرغب مبادلتها بسلعه أخرى قد يجد فعلا هذه السلعة لدى الطرف الأخر ولكن هذا الأخير لا يرغب مبادلتها بالسلعة التي بحوزة الأول لأنه بحاجه إلى سلعه أخرى , وهكذا فان الفرد يبذل جهد ووقت كبيرين في الحصول على السلعة المرغوبة والعثور عليها يستوجب توافق رغبات الأطراف المتبادلة .

بينما يزداد الأمر تعقيداً عندما تكون السلع الداخلة في عملية التبادل غير قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة , أي لا يمكن تجزئتها مثل (الحيوانات) . وهنا سيواجه الفرد صعوبة متناهية في العثور على سلعة او مجموعه معينه من السلع المساوية من حيث القيمة لقيمه سلعته .

* 1. **عدم صلاحيتها كأداة لاختزان القيم**: إي لا يستطيع احتفاظ بثروته أو القوة الشرائية المتمثلة في السلعة نفسها التي في بحوزته فلو أراد شخص أن يدخر جزءا من إنتاجه الجاري لمواجهة ما يحمله المستقبل من ظروف طارئة أو لمبادلته بقيم أخرى عند الحاجة في المستقبل , فانه سيكون مجبرا على الاحتفاظ بها في صورة مخزون سلعي , لكن الأسلوب في الاحتفاظ بالثروة لايتم بدون تكلفة أو حتى خسارة لان السلعة التي ينتجها الفرد قد يصعب خزنها بسبب تعرضها إلى التلف السريع وانخفاض قيمتها . نتيجة عدم توفر الشروط والظروف الملائمة لخزن السلعة , فضلا عن أن بعض السلع التي في حوزته أما بمبادلتها بسلعه أخرى رغم عدم حاجته أليها أو استعمالها دون تكون له رغبة شديدة في استهلاكها أو مقايضتها بشروط ربما لم يكن يقبلها لو تبدلت الظروف , لذلك تظهر صعوبة أخرى من صعوبات المقايضة تتمثل في عدم إمكانية الاحتفاظ ببعض السلع بصورة مخزن للقيمة أو مستودع لها .

3 - **صعوبة تحديد نسب مبادلة السلع**: نظرا لعد وجود وحده حساب مشتركه أو أداة لقياس قيم السلع المتداولة في عدم وجود وحدة حساب عامه ومشتركة تقاس بها إثمان أو أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق, وعليه يصبح من الضروري تقديرا قيمه كل سلعه من خلال مقارنتها في السلع الأخرى ولمعرفه قيمتها بالنسبة الى مجموع السلع في السوق وهذا يعني انه كلما ازداد عدد السلع المنتجة او المعروضة في السوق كلما ازدادت صعوبة تقدير قيمتها نظرا لانفصال الأسواق بعضها عن البعض الأخر واختلاف تقديرات الأفراد لتقييم السلع والخدمات التي هي في حوزتهم .

**اولا- مفهوم النقود The definition of money**

النقود في الواقع أي شيء جرى العرف أو القانون على استعماله في دفع ثمن السلع والخدمات أو في تسوية الديون, بشرط أن يكون ذلك الشيء مقبولا قبولا عاما لدى الأفراد وبلا تردد أو استفهام. فالناس يقبلون السلع الأخرى لذاتها أي من اجل استهلاكها,حتى أن فردا ما أذا شعر بأنه لن يستهلك سلعة من السلع فانه يحاول بيعها. بخلاف النقود التي يقبلها الناس لعلمهم أن الأفراد الآخرين سيقبلونها بدورهم, ولان من وجدت معه النقود, لن يجد متاعب أو مشقة في بيعها كما يجد في بيع السلع الأخرى, لان الجمهور اعتاد على قبول النقود من أي نوع وفي أي وقت.ومن هذا يتبن أن الأمر الهام الذي يميز النقود عن سائر السلع الأخرى,هو قبولها لدى الناس قبولا عاما. لقد اختلفت الاقتصاديين في تعريف النقود, تبعا لاختلاف نظرتهم الى طبيعة النقود ووظيفتها,فمنهم من نظر أليها على أنها سلعة لها قبول عام , ومنهم من جعلها مجرد رمز للتعبير عن رصيد المجتمع من السلع والخدمات.ووفقا لرؤية الفريق الأول من الاقتصاديين ( أصحاب النظرية السلعية ) تعتبر النقود سلعة تعارف الناس على استخدامها كوسيط للمبادلات لما تتمتع به من صفات لا توجد في غيرها من السلع, ومن ثم كان للنقود منفعة ذاتية خاصة بها باعتبارها سلعه,وتدخل في تحديد قيمتها العوامل المختلفة التي تتدخل في تحديد السلع الأخرى.أما الفريق الثاني من الاقتصاديين ( أصحاب النظرية الرمزية),فيرون النقود ما هي الا كالبطاقة أو التذكرة التي تخول لحاملها الحق في الحصول على قيمتها من رصيد الجماعة من السلع والخدمات,أي أن لهذه البطاقة قوة شرائية نسبية,تمكن من الحصول على مقابل هذه القيمة من جميع السلع والخدمات في المجتمع.وبالنظر الى هاتين النظريتين يمكن أن نستخلص العنصرين الأساسيين الواجب توافرهما في سلعة معينة لاعتبارها نقوداً, وهما القبول العام والقدرة الذاتية على الوفاء بالالتزام.

ويمكن تعريف النقود بحدود الصفات والوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي . فمنهم من عرف النقود على أنها ( أي شي مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون ) كما يعرف جانب أخر من الاقتصاديين للنقود بأنها ( كل وسيلة مقبولة قبولا واسعا وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى كوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة في إطار حدود سياسة معينه ) .

كما يلاحظ أن قبولا عاما من قبل الأفراد قد يستمد من قوه القانون , كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية فالنقد هنا يتمتع بصفة القبول الإجباري لان القانون يتعرف له بصفة الإلزام في الوفاء كما قد تستمد صفة القبول العام من تراضي الأفراد واتفاق الجماعات البشرية فيما بينهم فالسلع التي اكتسبت خاصية القبول العام واستخدمت كنقود في مراحل تطور المجتمعات الإنسانية كانت نتيجة لشيوع استعمالها بواسطة العادات أو العرف وهذا أيضا حال النقود المصرفية أو الكتابية المستخدمة في عالمنا المعاصر حيث تستمد قوتها على الوفاء بالالتزامات من صفة القبول الاختياري .

**ثانيا- وظائف النقود The functions of money :**

أن زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة بات واضحا أن النقود تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والاستخدام والإنتاج , ومن هنا تعددت وتنوعت وظائف النقود . وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نبين الوظائف التي تؤديها النقود داخل النظام الاقتصادي .

1. **النقود وحدة للحساب ومقياس للقيم**
2. **النقود وسيط للمبادلة**
3. **النقود أداة لاختزان القيم**
4. **النقود معيار للمدفوعات الآجلة**
5. **النقود كأداة لتأثير على النشاط الاقتصادي**
6. - : **النقود وحدة للحساب ومقياس للقيم**

تتضح أهمية النقود كأداة للقياس قيم السلع والخدمات المختلفة ويعد استخدام النقود في التداول, تمكن الأفراد من اعتمادها أساساً يتم بموجبه تحديد إثمان واقيام مختلف السلع والخدمات . والمقصود بالنقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة هو تلك الوسيلة النقدية العامة المستخدمة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات ويتجلى ذلك في إن النقود تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية الضرورية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات . إي بفضل النقود نستطيع معرفة ما تعادله القيم الاقتصادية المعروضة للمبادلة من وحدات نقدية , وعلى هذا الأساس تجري عمليات مبادلة القيم الاقتصادية من السلع والخدمات بالنقود

وفي كل عملية تبادل تصبح النقود أداة مشتركة لقياس قيم السلع والخدمات , لان قيم جميع المعاملات يعبر عنها حسابي واحده , فوحدة الحساب بالنقود تمكن كافة إطراف عملية التبادل من تحديد لكل سلعة قيمه معينة تختلف عن قيم السلع الأخرى ويظهر ذلك بوضح عندما نقارن بين اقتصاد طبيعي واقتصاد نقدي . ففي النظام الطبيعي تكون العملية المبادلة عبر المقايضة ولا تستخدم فيه النقود وتتعدد أقيام السلع والخدمات بسبب تعدد وحدات الحساب ويصبح لكل سلعة موضع تبادل قيم متعددة طالما تشير الى مقياس للقيمة بالنسبة للسلعة الأخرى التي يحصل عليها احد طرفي عملية المقايضة في مقابل التخلي عن السلعة الأولى أما في اقتصاد قائم على استخدام النقود فيكون لكل سلعة أو خدمة قيمة ,ذلك لأن ما يميز النقود عن السلع الأخرى هو أنها معادل عام مقيم السلع والخدمات.أي مقياس عام للقيمة ويمكن المقارنة بين القيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة ، وعادة يعبر عن العلاقة بين كمية الوحدات النقدية وكمية السلع والخدمات التي تجري مبادلتها بالسعر(الثمن)وهذا السعر هو بمثابة التعبير النقدي لقيم الأشياء،لذلك يمكن اعتبار النقود تلك الأداة التي بها تقدر أسعار جميع السلع الأخرى،وبفضلها يستطيع المتعاملون في السوق تحديد أسعار منتجاتهم قبل دخولهم السوق وهذا أمر يصعب تصوره في اقتصاد المقايضة.وفي ضوء ما تقدم ينجلي لنا أن لكل السلع والخدمات في السوق أسعار يعبر عنها بمقياس مشترك يسمى وحدة حساب،مثلا الدينار،فالنقود قاسم مشترك ومقارنة أسعار السلع المتبادلة،فلو كان سعر السلعة(A)يساوي 10دنانير وسعر السلع ((b يساوي 5 دنانير وهذا يعني أن قيمة الأولى تساوي ضعف قيمة الثانية وهكذا نستطيع قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق من خلال مقارنة أسعارها النسبية بالوحدات النقدية وهذه الأخيرة تمثل أدوات موجهة لتوحيد نظام القياس

وفضلا عن كونها وحدة حساب مشتركة فان النقود أيضا تساعد رجال الأعمال ووحدات الإنتاج وتخطيط الإنتاج وتقدير الإيرادات وتصوير حساب الأرباح والخسائر والنقود كوحدة قياس للقيم الاقتصادية تشبه الوحدات الأخرى مثل المتر الذي يقيس الطول واللتر الذي يقيس السوائل والترمومتر الذي يقيس درجات الحرارة ألا أن هنالك اختلاف جوهريا بين النقود كمقياس عام للقيم الاقتصادية وبقية المقاييس الموضوعية الأخرى ويمكن ذلك في أن القيمة النقدية متغيرة وهذا التغيير مرتبط بالتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار , حيث أن تغيير في مستوى الأسعار يؤثر على قيمة النقد المتداولة أما بالنسبة للبقية المقاييس فأنها تتسم بالثبات .

1. **- النقود وسيط للمبادلة :** تستخدم النقود كأداة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلعة أو خدمه وتعطيه الحق في تسوية المدفوعات وسداد الدين بدون أبطاء أو تأجيل , وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها في كونها مقبولة عموما من الإفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية عمليات المبادلة وسداد الديون , لذلك يطلق غالباً على النقود في إنها (قوة شرائية) بمعنى أن حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل (يشتري) على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يشاء يريد وكذلك بالشروط التي يرها مناسبة له باعتبار أن النقود ستقبل من جميع أفراد المجتمع دون أي تحفظات أو شكوك حول قدرتها في مبادلتها بسلع وخدمات أخرى , فقبولها من قبل جميع أفراد المجتمع مكنها أن تكون وسيطا صالحا لا تمام عملية المبادلة بين جميع أنواع السلع والخدمات .

فوظيفة النقود كوسيط للتبادل جاءت نتيجة التطور في مراحل التعامل الاقتصادي بين الأفراد بالسلع والخدمات إذ أنها جاءت في إعقاب التعامل بأسلوب المقايضة المعتمد على مبادلة سلعه بأخرى وبصورة مباشرة وفي ذات الزمان والمكان فأصبح فيما بعد باستخدام النقود استبدال السلعة بالنقود كمرحلة أولى من التعامل ثم استبدال النقود بسلعه أخرى في المرحلة التالية , أي تتم عملية البيع والشراء بصورة غير مباشرة وأصبح عن طريق النقود بالإمكان التنازل عن السلع بما يساوي قيمتها من النقود ثم يتم الشراء السلعة المرغوب بها بما يساوي قيمتها من نقود وان هذا الفصل بين عمليتي البيع والشراء زماناً ومكاناً كانت أداته النقود وبواسطتها تتم إجراء صفقات البيع والشراء لمختلف أنواع السلع والخدمات .

ويمكن توضيح هذه الوظيفة من خلال هذا المثال : أن الأفراد يستلمون دخلهم في نهاية الشهر فهم لا ينفقون جميع دخلهم في لحظه واحدة إنما في فترت زمنية متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة نسبياً تمتد منذ فترة استلامهم لدخل وحتى نهاية هذه الفترة , وهذا يؤكد أن الحصول على السلع والخدمات يتم في أوقات وأماكن مختلفة أيضا عن طريق ما توفره النقود من سهولة يسر في الحصول على السلع والخدمات باستخدامها كوسيط للتبادل .

1. **- النقود أداة لاختزان القيم :**

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة لان بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة , كما أن هنالك سلعا لا يمكن تخزينها أصلا أو أن يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها . لذلك تظهر أهمية النقود كأداة للخزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة , إذ يمكن خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد إعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة أليها فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيم السلع والحصول عليها في فترات لاحقة بوصفها أداة للخزن القيمة وأداة لادخار أيضا فالنقود تمكن مالكها من حجزها عن التداول مؤقتا أي استخدامها كأداة للادخار ولان الادخار هو عدم إنفاق جزء من الدخل النقدي على الاستهلاك الجاري , فان النقود تكتسب قدرة نقل القوة الشرائية من فترة لأخرى واختيار اللحظة المناسبة لإنفاقها .

فالنقود تعمل كجسر بين الحاضر والمستقبل فتكون مهيأة للإنفاق على السلع والخدمات المعروضة في السوق في الوقت الحاضر, وتستخدم في المستقبل كأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة, كفقدان العمل أو المرض أو الشيخوخة أو توظيفها في الأصول المالية أو تكوين رأس المال جديد, ومن الملاحظ أن النقود لا تنفرد لوحدها في أداء وظيفة مخزن للقيمة فهنالك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود, فالودائع المصرفية الآجلة والادخارية والسندات والأسهم تمثل جميعها خزين للقوة الشرائية, وبالتالي فهي حقوق على السلع والخدمات كافة ولكن هذه الموجودات كمخزن للقيمة لا يمكن أن تستعمل مباشرة في المبادلات, إذ يجب أن نتحرك أولا إلى النقد لكي تستعمل في الحصول على السلع والخدمات التي يقوم الأفراد على شرائها, لهذا تتفوق النقود على الأصول الأخرى في كونها أكثر سيولة أي تامة السيولة .

غير انه يتسنى للأشكال أخرى من الموجودات أن تنافس النقود في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية ومخزن للقيمة وتمتد هذه المنافسة خاصة في أوقات ارتفاع مستويات الأسعار وانخفاض قيمة النقود ففي هذه الأوقات يقلل الأفراد ما يحتفظون بيه من النقود سائلة ويتجهون نحو الموجودات الثابتة كالعقارات والذهب والعملات الأجنبية أي يتجهون نحو مسالك استثمارية ذي فائدة تعوضهم عما تفقده النقود من قوة شرائية.

1. - **النقود معيار للمدفوعات الآجلة**:

يستخدم الأفراد النقود لتسديد الديون, فكلما هي أداه صالحه لتسويه المبادلات الانيه فأنها صالحه لتسويه المبادلات الاجله أيضا . وتظهر أهيمه هذه الوظيفة من خلال توسع عمليات التعاقد الفردي والرسمي الاجله  
, حيث يمكن بعض الأحيان شراء سلع يتم تسديد ثمنها بالإقساط أو تسديده مره واحده في فتره لاحقه لفترة التعاقد سواء كان ذلك للإفراد أو الحكومات ,ويتم تسويه و تسديد بواسطة النقود التي تعد خير وسيله لدفع أو التسديد المؤجل وذالك لأنها مقبولة قبولا عاما لدى الأطراف المتعامل بها فظلا عن أنها قادرة على تأدية وظائفها.

1. **- النقود كأداة لتأثير على النشاط الاقتصادي** :

ويقصد بهذه الوظيفة أن النقود لها اثر على حركه الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار, وان لها دور في توجيه هذه المتغيرات الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي .

إن هذه الوظيفة للنقود لم تحتل أي أهميه في إطار الفكر الكلاسيكي ويرجع السبب, في ذلك إلى أن فكره حياديه النقود, والمقصود بها أن الدور الذي تلعبه النقود, لا يتجاوز تسهيل تدفق السلع والتداول وبالتالي فان النقود لا شأن لها بالمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد وبالتالي ينعدم اثر النقود على الإنتاج والاستخدام والدخل . ألا أن الأفكار الاقتصادية التي بدأت بالظهور في مطلق قرن العشرين أثبتت خطاء هذه التحليل وأبرزت الدور الفعال للنقود في الاقتصاد من خلال تأثيرها على ديناميكيه الاقتصاد ,ويمكن بيان ذلك على النحو التالي :

تؤثر النقود على حركه النشاط الاقتصادي عن طريق العلاقة بين عرضها (كميتها) والطلب عليها (حاجات السيولة النقدية) فلو زاد المعروض النقدي عن المطلوب منه نتيجة تباع سياسة نقدية توسعيه . فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى المنتجين, مما يشجع المنتجين على زيادة إقراضهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ويرتفع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج والاستخدام . والنتيجة هي ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وهكذا يشهد الاقتصاد حركه توسعيه في مستوى فعالته الاقتصادية ككل .

وفي الحقيقة أن زيادة الإنتاج الذي يخلقه العامل النقدي يتوقف على شرطين :

الأول- هو مرونة جهاز الإنتاج ,فكلما كان هناك عوامل أنتاج غير مستخدمه , كلما كان بالإمكان التصدي لطلب الإنتاج عن زيادة كميه النقود عن طريق زيادة الإنتاج دون التأثير على أسعار السلع والخدمات . وبالعكس تودي الزيادة في كميه النقود إلى ارتفاع الأسعار وليس الإنتاج في حاله بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الكامل للموارد الانتاجيه أو تعرضه لاختناقات سواء كانت كميه كشحه عناصر الإنتاج أو نوعيه كنقص في الخبرة الفنية .

الثاني - فيتعلق بمرحله التي يمر بها الاقتصاد من حيث التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي ففي فترات الكساد الاقتصادي الطويل الأمد تعمل الزيادة التفضيل النقدي على تقليص الطلب وخاصة الاستهلاكية مما يقود مما يقود إلى تقليص الاستثمارات . لذلك لا تحدث حركه توسعيه في النشاط الاقتصادي والعكس صحيح في فترات الانتعاش .

ويحدث العكس لو انخفضت كميه النقود المتداولة بالنسبة لطلب عليها ففي هذه الحالة سترتفع معدلات الفائدة وتزداد كلفه الاقتراض من البنوك وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي المطلوب لتمول الإنتاج وبالتالي ستقلص حجم الاستثمارات ويهبط حجم الإنتاج والدخل والاستخدام يسبب حركه انكماشه في مستوى النشاط الاقتصاد

**ثالثا - خصائص النقود : the characteristics of money**

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفائه عاليه ينبغي أن يتوافر منها بعض الخصائص التي نلخصها بما يلي

1. دوام البقاء , ويعني بذلك أن وجود فتره زمنيه فاصله بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية , يستدعي الاحتفاظ بها فتره من الزمن . والاحتفاظ بها انتظاراً الانفاقها في المستقبل يجب أن لا يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها على الحصول على السلع والخدمات . بعبارة أخرى أنها أداه مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو التلف لفترة طويلة من الزمن .
2. التجانس, وتعني بيه كل وحده نقدية تتساوى مع قيمه العملات الأخرى المماثلة لها ,وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوه الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها .
3. قابليه الانقسام , ويقصد بذالك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابله لتقسيم والتجزئة إلى أجزاء صغيره , دون تكاليف أو نقصان في قيمتها بحيث تمكن شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها .
4. سهوله الحمل ,أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائمة في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفها المختلفة .
5. إن لا تتسم بالوفرة بالنسبة لسع المعروضة في السوق , لان ذلاك يعرض قيمتها التبادلية (قوتها الشرائية) إلى الانخفاض ,كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال , وعليه يجب أن تكون كميه النقود المعروضة ملائمة مع حجم المعروض السلعي .
6. إن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع , حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية وذلك لان النقود قادرة على إشباع الحاجات البشرية ومن خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عنى عدد من الوحدات النقدية , أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات البشرية بصوره غير مباشره من خلال ما تمنحه لحائزها من قوه وتتجسد هذه القوه الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الأشخاص الذين يرغب التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان و زمان.

**رابعا- أنواع النقود :**

1. **النقود السلعية commodity money** :

أدت صعوبات نظام المقايضة الى ارتباك في حركة المعاملات وإعاقة تقدم التبادل التجاري , مما استوجب في مرحلة تاريخية الى إيجاد وسيلة تعمل على تقدير قيم الأشياء وتعمل كوسيط نقدي للمبادلة إي الفصل بين عمليتي البيع والشراء , حيث يتم مبادلة السلعة الفائضة عن حاجة الفرد بها وسط (عملية البيع) ثم مبادلة هذا الأخير بسلع أخرى هو بحاجة إليها ( عملية الشراء) وبهذا تم القضاء على أهم صعوبات المقايضة إلا وهي توافق رغبات المتعاملين فضلا عن تسهيل عملية تقدير قيم السلع المتبادلة .

وقد أشار التاريخ أن الإنسان استخدم أكثر من سلعه (كوسيط نقدي للتبادل ) تمثلت بالحيوانات و والجلود والقمح والذرة , وكان هذا الوسيط يختلف من مجتمع إلى أخر . فالعرب قبل الإسلام استخدموا الجمل كأداة للتبادل ,والفراء والجلود في الشعوب التي تهتم بالصيد , والقمح والذرة في المناطق الزراعية واستخدموا المواشي في المناطق التي تهتم بالرعي حيث ان هذه السلع كانت تتمتع بصفات عامه تؤهلها ان تستخدم كوسيط للتبادل ووظيفة تقدير قيم الأشياء , وهذه الصفات هي :

1. أن تكون من الأشياء النافعة لأفراد المجتمع كافة مما يسهل اقتنائها وتبادلها .
2. تتمتع السلعة بقيمه ذاتية مستمده من طبيعتها كأشياء قادرة على تحقيق إشباع ذاتي
3. قابليتها على الحفظ والتداول لفترة من الزمن .
4. تمتعها بخاصية الندرة النسبية لكي لا تتعرض قيمتها في السوق إلى تقلبات واسعة ومستمرة .

وبشكل عام يمكن القول ان السلع التي استخدمت كوسيط نقدي لتسهيل عملية التبادل وتقدير قيم الأشياء كانت تتسم بشيوع استعمالها وتحضي بالقبول العام من قبل عموم إفراد المجتمع . وعلى الرغم من استخدام السلع كوسيط نقدي استطاع التغلب على العديد من صعوبات المقايضة ألا انه لم يسمح بتوسع دائرة المبادلات على المستوى المحلي والدولي , ذلك لان إذا كانت سلعه معينه نافعة في منطقة ما ومقبولة قبولا عاما فإنها ليس بالضروري مقبولة في مجتمع أخر ومع تطور حاجه المجتمعات إلى وسيلة تلبي متطلبات التبادل التجاري المحلي والخارجي بدا الإفراد يستخدمون أنواع جديدة من النقود السلعية تمثلت أولا بالمعادن الغير ثمينة كنحاس وبرونز عندما كانت حجم التجارة صغير ولكن مع التوسع التجاري أخذت المعادن النفيسة (الذهب والفضة ) تفرض نفسها تدريجيا كأدوات نقدية ويرجع تفضيل الإفراد للمعادن النفيسة إلى خصائص الفريدة التي تتميز بها .

1. عدم إمكانية التحكم بإنتاجها مما يجعلها تتمتع بقيمة سوقية أكثر استقرارا من غيرها من السلع
2. قابليتها على الخزن وعدم تعرضها الى التلف ومن ثم قدرتها على القيام بوظيفة كمخزن للقيمة
3. سهولة تجزئتها وحملها ونقلها
4. تمتع المعادن النفيسة بالندرة النسبية وارتفاع قيمتها يجعلها قادرة على شراء كمية اكبر من السلع بوحدات صغيرة
5. المكانة الخاصة التي تحتلها المعادن النفيسة في تفضيلات الأفراد والحكومات على المستوى المحلي والدولي .
6. يتسم كل من الذهب والفضة بصفة التجانس التام مما يجعلها أكثر صلاحية للاستخدام كوسائل دفع ومعيار للقيم الاقتصادية .
7. **النقود الورقية paper money** :

رغم انتشار الاستعمال الواسع للنقود المعدنية (الذهب والفظه) لفترة طويلة من الزمن باعتبارها نوعا أوليا من أنواع النقود السلعية , ألا أن الخطر كان يهدد استخدامها , فانتقال القطع المعدنية من يد إلى أخرى ومن مكان إلى أخر لانجاز المعاملات, كان يعرضها إلى الضياع والسرقة أضافه إلى التآكل نتيجة استعمالها في التداول. لذا وجد الأفراد من المناسب إيداع ما لديهم من نقود معدنية لدى التجار أو رجال المال (الصيارفة ) ورجال المصارف, مقابل حصولهم على شهادات أو إيصالات قابلة للتداول تتضمن كمية النقود المعدنية التي أودعوها, وان هذه الوصولات تمثل تعهد الصيرفي على إرجاع المبالغ المودعة لديه لحامل الإيصال عند الطلب وبدون تأخير. ومع مضي الوقت وتطور وسائل الاتصال وازدياد ثقة التجار بعضهم بالبعض الأخر أصبح بالإمكان إصدار شهادات من بيوت خاصة هي البنوك.

وهكذا تمكن التجار وبقية الأفراد المودعون استخدام هذه الشهادات أو الإيصالات كأداة لإتمام أي صفقة تجارية وتسوية المدفوعات وإبراء الديون بين الأطراف الدائنة والمدينة, وذلك عن طريق تداول شهادات الإيداع دون الحاجة تحويلها إلى نقد إذ غدت هذه الشهادات بديلاً عن نقود . ويرجع سبب قبول الأفراد لهذه الشهادات نتيجة قابلية تحويلها إلى نقود معدنية (ذهب وفضة) فقيمه هذه الشهادات تعادل قيمة الذهب والفضة الذي تمثله.

وبانتشار البنوك التجارية في النصف الثاني من القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر ونجاحها في إدارة العمليات المصرفية, ازدادت ثقة الأفراد فيها وتصاعد حجم التعامل معها .وكان ذلك اثر كبير في تشجيع المصارف على إصدار أوراق نقدية مقابل النقود المعدنية المودعة لدى المصارف .

وأخذت هذه الأوراق النقدية تنوب في التداول عن النقود المعدنية مع قدرة حامل هذه أوراق في تقديمها إلى الصارف, في إي وقت لصرف قيمتها بما يعادلها من مسكوكات معدنية الأمر الذي استدعى المصارف ,إلى تغطية الإصدار النقدي الورقي بغطاء معدني تعادل قيمتها 100% من قيمته النقود الورقية. لمواجهة طلبات تحويل الأفراد للأوراق إلى معدن نفيس حيث أن التوسع والانكماش, في إصدار الأوراق النقدية لمواجهة متطلبات النشاط الاقتصادي مرتبط بحجم المعدن النفيس ولاسيما الذهب ولهذا السبب سميت بالنقود النائبة أو الممثلة.

وفي منتصف القرن السابع عشر شهدت البنوك تحولا جذريا في قدرتها على الإصدار النقدي , فقد استطاع بنك ستوكهولم بالسويد عام 1956 أن يجمع بين عمليتي الإصدار النقدي الورقي والخصم التجاري, كشكل من إشكال الائتمان المصرفي, عن طريق إقناع حاملي الأوراق التجارية بقبول الأوراق النقدية بدلا المسكوكات المعدنية عند لجوئهم للبنك طلباً للخصم. ويكون لحامل أوراق النقدية الحق في تحويلها إلى مسكوكات نقدية وبذلك يستطيع البنك التوسع في إصدار النقود الورقية وبكميات تفوق ما يودعه الأفراد من مسكوكات معدنية .

وقد استطاعت البنوك إصدار كمية من الأوراق النقدية على المكشوف أي دون أن يكون لها أي رصيد من المعدن النفيس, وتستخدم هذه الأوراق النقدية التي تتجاوز المعدن النفيس الذي يحتفظ به في عمليات ائتمان وخاصة بصورة خصم تجاري . ومع ذلك يستمر قبول هذه الأوراق النقدية في تداول وذلك لأنها تستمد قبولها من ثقة الجمهور بحسن أدارة البنك من قابلية تحويل هذه الأوراق النقدية إلى مسكوكات معدنية .

والسؤال المطروح هو كيف يستطيع البنك إصدار أوراق نقدية دون أن يكون لها رصيد معدني وان يكون لحاملها الحق في أن يصرف قيمتها ذهبا أو فضة في أي وقت يشاء ؟

لقد استطاعت البنوك ومن خلال تجاربها العملية إدراك حقيقة أن الأفراد لا يتقدمون دفعه واحدة في تحويل مالديهم من أوراق نقدية إلى معادن نفيسة , فنسبة الأوراق النقدية التي يتطلب تحويلها إلى معدن نفيس لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الأوراق النقدية المصدرة. وبذلك يتوفر إلى البنك الأمان والملائمة في استعمال الاحتياطي المتوفر لدية من المعدن النفيس, في مواجهة سحوبات الأفراد ما ودعوه من نقود معدنية أو تحويل الأوراق النقدية إلى مسكوكات معدنية . وبهذا يستطيع البنك مضاعفة قيمه الأوراق التجارية المخصومة وزيادة حجم أرباحه .

وهكذا ظهرت إلى حيز الوجود وسيط نقدي جديد يتمثل في الأوراق النقدية الائتمانية إلى جانب المسكوكات المعدنية, وأخذت هذه الأوراق تتداول بين الأفراد تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها النقود المعدنية. غير أن نشوب الحروب وما رافقها من أزمات وحاجه الدول المتحاربة إلى نقد لمواجهة النفقات الحربية, كل ذلك جعل الحكومات تتمادى في الإصدار الأوراق النقدية ونتيجة لخشية الحكومات من عجزها, عن مواجهة طلبات الأفراد في تحويل الأوراق النقدية إلى معادن نفيسة عمدت إلى إلغاء قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب. وبذلك شاع نوع أخر جديد من النقود الورقية غير قابلة للتحويل وهي النقود الورقية الآلزامية أو القانونية,وأصبحت تستخدم في التداول من ثقة الأفراد فيها وقوة القانون.

وسيمت بالنقود القانونية وذلك لأنها تستمد قبولها العام من قوة القانون,فلدولة هي التي أوجدتها ومنحتها صفة الإلزام في التداول ,بمعنى أن قيمتها التبادلية مضمونة من قبل السلطات الرسمية ,ومن الناحية التاريخية تأتي النقود القانونية أو الإلزامية بالمرتبة الأخيرة من سلم تطور التاريخي للنقود,ألا أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث شيوع استعمالها وتأدية وظائفها وقوة تأثيرها في مجمل الفعاليات الاقتصادية,واهم أشكال النقود القانونية هي:

**أ.النقود الورقية الإلزامية :-**

ويطلق عليها أيضا أوراق البنكنوت أو النقود المركزية التي تصدرها السلطة المركزية المتمثلة بالبنك المركزي,ولا يترتب على الجهة التي تصدرها بصرف قيمتها النقدية بالذهب ,فهي غير قابلة للتحويل الى ذهب فهي تمثل الشكل النهائي في التحويل.

بالمقابل تمثل النقود الورقية الإلزامية التزاما على البنك المركزي وتدرج ضمن مطلوبا ته النقدية ,وذلك لان النقود تعتبر بنسبة إلى حائزها قوة شرائية يمكن أن يستخدمها في شراء أي سلعة أو خدمة ولها قوة إبراء غير محددة, ومن هنا على البنك المركزي أن يحتفظ بموجودات مساوية تماما في قيمتها لما أصدارة من أوراق نقدية , وتعرف هذه الموجودات بالغطاء النقدي ويفيد هذا الغطاء في تنظيم حجم الإصدار الورقي . ويخضع هذا الغطاء ونسبته إلى قيمه العملة المصدرة .وتتفاوت هذه القواعد من نظام نقدي لأخر إذ لا يوجد قاعدة عامة تسير عليها جميع الانظمه النقدية في العالم .

وتتميز النقود الورقية ذات السعر إلزامي بان قيمتها الاسمية (النقدية ) تفوق بكثير قيمتها السوقية (السلعية ), ومعنى ذلك أن الأوراق النقدية المصدرة ليس لها قيمه تذكر كسلعه , في حين كوسيلة دفع تستمد قوتها من القانون , فالأخير هو الذي يوفر لها القيمة وقابلية التداول وإبراء الديون . فإذا إلغاء القانون الأوراق النقدية تفقد صفتها كنقود في المبادلات الكبيرة والمتوسطة كما تستخدم كاحتياطي لدى الوحدات الاقتصادية المصرفية وغير مصرفية على حد سواء .

**ب – النقود المساعدة :-**

وتصدر عادة بفئات صغيرة من اجل تسهيل عمليات المبادلة وانجاز المعاملات الصغيرة و ولا تتخذ شكلا واحداً فقد تكون على شكل مسكوكات معدنية كنحاس أو نيكل أو البرونز, وقد تكون على شكل نقود ورقية بفئات صغيرة . والنقود المساعدة شأنها شأن النقود الورقية , فان قيمتها الاسمية تفوق بكثير قيمتها السلعية , فبنسبه للنقود المعدنية فأنها تحتوي على قيمة نقدية تفوق بكثير قيمة المعدن الذي صنعت منه .

**3 - نقود الودائع (النقود المصرفية ) : -**

ترتبط نشأة نقود الودائع أو كما تسمى أحيانا (بالنقود المصرفية ) بتطور العمل المصرفي , وتمثل الإيداعات التي تتخذ شكل حسابات مصرفية جارية تحت الطلب لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح حسابات الوحدات الاقتصادية . وتنشأ هذه الودائع من مصدرين :

**المصدر الأول** : يمثل هذا النوع الإيداع من النقود القانونية لدى البنك التجاري , التي يودعها الأفراد أو المشروعات , ومهمة البنك هنا أن يسجل هذه الايدعات في حساب الودائع الجارية أو تحت الطلب لشخص المودع . وهذا النوع من الإيداع ينطوي في حقيقته على تحويل النقود من شكلها القانوني إلى ودائع بصورة حساب جاري لدى البنك التجاري , وتكون قابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت يشاء .

**المصدر الثاني :** ويأخذ شكل ودائع مشتقة نتيجة قيام البنك التجاري بفتح حساب جاري لعملائه عند منحهم القروض والسلف وشراء الموجودات المالية , فالبنك التجاري هو الذي يخلق الوديعة ويقدمها لعملائه عن طريق الإقراض المصرفي أو شراء الأوراق المالية , وهو بفعلة يقوم بإنتاج النقود التي يقرضها , ويستمد البنك قدرته في خلق النقود (المشتقة) من خلال إقراض الآخرين من احتياطات الودائع الفعلية , وتعتبر الودائع التي تنشأ عن طريق منح القروض هي وحدها تغطي إلى زيادة حجم وسائل الدفع داخل الاقتصاد فهي بمثابة نقد أضافي تخلفه البنوك دون أن يكون له وجود سابقا أصلا .

حيث تتداول الودائع الجارية بوساطة الشيكات, والشيك هو أمر صادر من المودع (الدائن) إلى المصرف (المدين) بدفع مبلغ لمصلحته حاملة أو لأمره أو لأي طرف أخر (مستفيد), وعلى هذا الأساس يعتبر الشيك أداة ملموسة يستخدمها الأفراد في دفع قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون وتحويل الحسابات المصرفية الجارية إلى نقود قانونية , فهو يشكل أداة مناسبة لسداد بمجرد تظهيره من قبل الشخص الذي يقوم بعملية السداد , لذلك فهو يعتبر وسيلة دفع ويتمتع بسيوله قريبة من سيولة النقود القانونية . ويترتب على هذا الاستخدام انتقال ملكية الودائع الجارية من شخص لأخر مع تغير في قيود الدفترية للبنوك التجارية .

وعلى الرغم من أن النقود القانونية والنقود المصرفية يمثلان النقد بحد ذاته ألا أن هناك اختلافات بينهما ومن جملة هذه الاختلافات هي :

1. إن إصدار النقود القانونية هي من مهام البنك المركزي , وبالتالي فأنها تخضع لرقابته المباشرة في حين خلق النقود المصرفية هو من اختصاص البنوك التجارية ونتيجة لذلك فأن رقابه البنك المركزي عليها غير مباشرة .
2. لا يتخذ من إصدار النقود القانونية مسلكاً لتحقيق الربح , بينما الأمر يختلف بالنسبة للنقود الودائع فالمصارف تهدف إلى تحقيق الربح من منح القروض عن طريق الحصول على الفائدة .
3. تعتبر النقود القانونية ملزمه بحكم القانون , بينما نجد هذه الصفة هي اختيارية بالنسبة للنقود المصرفية , فالبائع أو الدائن يستطيع رفضها عند تقيمها في شراء السلع والخدمات وتسديد الديون وعلى الرغم من ذلك فان استخدامها في تزايد مستمر ولاسيما في الدول المتقدمة نتيجة انتشار الوعي المصرفي .
4. واستنادا إلى الفقرة أعلاه فأن النقود المصرفية قد تفقد جزءً من سيولتها التي يفترض أن تكون 100% عندما لأتلقى القبول العام ولاسيما في الدول النامية بسبب عدم انتشار الوعي المصرفي.
5. أن النقود هي أدوات نقدية ملموسة, في حين ان المصرفية ليست كذلك فهي تمثل قيود محاسبية في دفاتر البنوك التجارية , والشيك وهو تمثيل المادي لها ويقوم مقام النقود المصرفية في عملية المبادلة وإيفاء الديون .

4**. أشباه النقود Quasi money** :

يقصد بأشباه النقود مجموعه الأصول المالية القابلة لتحويل إلى وسائل دفع بسرعة وسهوله, كودائع الزمنية وودائع التوفير لدى البنوك التجارية والودائع الادخارية لدى صناديق الادخار ودوائر البريد والمؤسسات الادخارية الأخرى والسندات الحكومية القصيرة الأجل ,ولا تعتبر هذه الودائع وسيلة دفع , فصاحب الوديعة الثابتة أو التوفير لا يمكن أن يستخدمها في عملية المبادلة وذلك لتعذر السحب عليها بالشيكات, لذا فانه يقوم بتحويل إلى نقود قانونية أو ودائع جارية لتستخدم في تسديد المدفوعات , لذا فهي تشكل عنصر من عناصر السيولة وليست وسيلة دفع , وينطبق ذلك على سندات الحكومية قصيرة الأجل .

كما تخضع الودائع الزمنية أو الودائع الآجلة إلى شروط تنظيمية أهمها عدم السحب عليها ألا بأخطار مسبق تتفاوت مدته من بلد إلى أخر , وقد يفقد المودع الفائدة المستحقة على الودائع الزمنية أذا قام بسحب مقادير منها دون أخطار مسبق أذا كانت القواعد القانونية تسمح بذلك, ومهما يكن الأمر أن هذه الأصول المالية تتمتع بقدرة التحول إلى وسائل دفع ثم تستخدم في تسديد المدفوعات بجعلها قريبه الشبة من وسائل الدفع لذلك سميت بأشباه النقود , وترتفع سيولة هذه الأصول أي قابلية تحويلها إلى نقد كلما قلت قيود السحب المحيطة بها , فالتقليد المصرفي يسمح بسحب الودائع الآجلة والادخارية دون أخطار مسبق ويكتفي بعدم احتساب الفائدة المستحقة عليها من شأنه التقريب من الودائع الجارية أو الودائع المصرفية الأخرى .

أن الودائع الآجلة والتوفير التي تولف أشباه النقد تختلف عن الودائع الجارية في نواحي عديدة أهمها ما يلي :

1. من حيث المزايا المالية , فالودائع الزمنية والتوفير تعتبر أصول مالية لحفظ القيم بسبب العائد الذي تدره, إما الودائع الجارية فهي وان كانت تمثل أداة لحفظ القوة الشرائية ألا أنها لا تدر أي فائدة .
2. إن ودائع التوفير مدونه في سجلات البنوك التجارية ولا يمكن السحب عليها ألا بشكل نقود قانونية , أي لا يمكن السحب عليها بالشيكات , أما الودائع الجارية فيمكن السحب عليها بالشيكات وبشكل نقود قانونية .
3. الودائع الزمنية وودائع التوفير لا تتداول ولا تستعمل مباشرة في التسديدات داخل أسواق السلع والخدمات, تأثيرها داخل الاقتصاد يتم عن طريق تحويلها إلى نقد , أما الودائع الجارية فهي تعتبر نقد لأنها قابلة للسحب عليها دون قيد أو شرط استجابة للشيكات المسحوبة عليها .

**خامسا - النقود الالكترونية**

تتبع عملية التبادل الالكتروني للسلع والخدمات, بمرحلة ثانية ضرورية هي تسوية المدفوعات المترتبة عن هذه المبادلات,أي تسديد المشتريات المنتقاة عن طريق الويب, بإرسال الصكوك (الشيكات الورقية) عبر البريد أو تحويل رقم البطاقة الائتمانية عن طريق الهاتف أو الفاكس كأجراء احتياطي لعدم التعرض لعملية قرصنة على الشبكة, ولتسهيل نمو التجارة الالكترونية وخلق بيئة تجارية الكترونية متناسقة ومتكاملة, ظهرت العديد من أدوات وأنظمة الدفع الالكتروني تسمح سواء للتجار أو المستهلكين أو المؤسسات المالية بإجراء العمليات المالية باستخدام أساليب دفع جديدة ممثلة في النقود الالكترونية بشتى أنواعها المختلفة, ستمكن هذه الأنظمة الجديدة المؤسسات المالية أو التجار من الحفاظ على علاقتهم مع زبائنهم وتعزيزها, وهو أمر ضروري في هذه البيئة التنافسية الالكترونية.

1-**تعريف النقود الالكترونية**

تعرف النقود الالكترونية بمجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية, بعبارة أخرى, فان النقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها, وتكون النقود الالكترونية على عدة أشكال, نذكر منها: النقود الالكترونية البرمجية, المحفظة الالكترونية, الشيكات الالكترونية والبطاقات المصرفية (الأكثر استخداماً ورواجا).

**أ-النقود الالكترونية البرمجية**

هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الانترنت, فقد أصبح من الممكن- عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها برنامج eChash استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع عبر الانترنت, كما أن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الالكترونية بالإرفاق( Attachement ) مع رسالة بريد الكتروني, ولكي يكون نظام النقود الالكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالاً وناجحاً., لابد من وجود ثلاثة أطراف فيه هي: الزبون/ العميل, والمتجر البائع, والبنك الذي يعمل الكترونياً عبر الانترنت, والى جانب ذك لا بد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الالكترونية نفسه, ومنفذ إلى الانترنت, كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى البنك الالكتروني الذي يعمل عبر الانترنت.

**ب-المحفظة الالكترونية:**

قد تكون المحفظة الالكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة (مزودة بشريحة-رقاقة- حوسبية) يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصاً مرناً يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المادية (منه أو أليه) عبر الانترنت, ويمكن استخدام المحفظة الالكترونية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني. ومن الأمثلة الموجودة والمنتشرة أكثر هي المحافظ الالكترونية المؤقتة الممثلة في:

* بطاقات الهاتف التي تحمل قيمة معينة في شريحتها, تهتلك بانعدام رصيدها, وهذا النوع غير قابل للشحن مرة أخرى.
* بطاقات أجهزة توزيع السلع الجاهزة, التي تستخدم لحفظ قيم مالية في شريحتها, وهي قابلة للشحن.

**ت-الشيكات الالكترونية:**

توجت أبحاث وجهود هيئة الشيكات الالكترونية التي امتدت قرابة ثلاثة سنوات’, وشاركت فيها العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث والبنوك والمؤسسات المالية والمصرفية, بإصدار الشيك الكتروني, لاستخدامه في التجارة الالكترونية, بشكل عام, وفي العمليات البنكية والمصرفية, بشكل خاص.

انه كما يوحي به اسمه: شيك "الكتروني" مكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها, وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك, ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعاً رقمياً, يمكن التأكد من صحته الكترونياً, وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد, حيث يتضمن ملفا إلكترونا آمناً, يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك, ووجهة صرف هذا الشيك, بالإضافة إلى المعلومات الأخرى: تاريخ صرف الشيك, وقيمته والمستفيد منه, ورقم الحساب المحول إليه والتوقيع الرقمي, هو عبارة عن رقم فريد يتم حسابه رياضياً, ولا يمكن توليده إلا من شخص محدد, لوثيقة محددة, ويمكن لأي شخص, اختبار صحة الإمضاء, لكن يمكن إنتاج هذا الإمضاء إلا من قِبَل أولئك المخولين بذلك.

يحرر الشيك الالكتروني, باستخدام الكمبيوتر, كما يحرر الشيك الورقي, ويأخذ المسارات ذاتها, التي يأخذها الشيك الورقي, منذ لحظة إصداره, مروراً بعملية التسليم, ثم التحصيل والقيد في الحساب, فهو ينتقل بالبريد الالكتروني, من طرف الذي أصدره, إلى المستفيد مستلم الشيك (حامله), ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت, ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك, وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونياً إلى مستلِم الشيك (حامله), ليكون دليلاً على انه قد تم صرف الشيك فعلاً, ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونياً من انه قم تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

**ث- البطاقات المصرفية:**

مجاراة مع تطور الحياة العصرية ومتطلبات الحياة التجارية من سرعة, مرونة وفعالية في الأداء, ظهرت أنواع مختلفة من البطاقات البلاستيكية التي استعملت في مختلف المجالات كوسيلة للمدفوعات, بدل النقود الحقيقية, تندرج كل هذه البطاقات تحت اسم "بطاقات المعاملات المالية أو البطاقات المصرفية", حيث تمكن حاملها من الحصول على نقود, سلع, خدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية.

بدأ تاريخ استخدام البطاقات في بداية القرن الحالي, حيث لم يكن الهدف من البطاقة آنذاك إلا الدعاية والمنافسة بين المحال التجارية وتسهيل عمليات البيع بالثمن المؤجل المقسط, وكانت العلاقة بين المصدر للبطاقة (المحل) ومستخدم البطاقة علاقة ثنائية فقط, ولكن بطاقة شركة داينرز كلوب(Diners Club) كانت البداية الحقيقية لما نعرفه اليوم من بطاقات, وكانت الفكرة الأساسية من البطاقة أن تقوم الشركة بدور الوسيط المالي بين البائع والمشتري حامل البطاقة, وذلك بان تدفع عن المشتري قيمة البضاعة أو الخدمة التي اشتراها (ناقصا رسما يسيرا), ثم ترسل للمشتري فاتورة بالمبلغ بعد مدة محددة فيدفع المشتري كل المبلغ, ويكون لشركة داينرز كلوب ربح الفرق بين المبلغين : الذي سدده المشتري والذي حصل عليه البائع, ولقد لقيت البطاقة قبولاً واسعاً جعلها محل نظر البنوك التجارية التي تريد أن تستفيد من الفكرة.

وكان للبنوك ما أرادت, حين تقدم بنك أوف أمريكا (Bank of America) بتقديم بطاقة تقوم على نفس الفكرة السابق طرحها مع تعديلات يسيرة, اقتضى بعضها التقدم التقني وطبيعة صناعة البنوك التجارية, وتهافتت البنوك التجارية على المشاركة في إصدار البطاقة الائتمانية البنكية الأولى مع بنك أوف أمريكا, ولما كانت المنافسة من طبيعة الحياة, قامت مجموعة أخرى بإصدار بطاقة مشابهة عرفت فيما بعد بماستر كادر(MasterCard) ؛ ومن أهم التقنيات التي ساعدت على انتشار البطاقات الإمكانات التخزينية للشريط المغناطيسي التي كان بالإمكان تخزين معلومات عن حامل البطاقة ورقم حسابه والرقم السري الخاص به (Personal Identification) والمسمى اختصاراً (PIN).

تقدم التقنية البنكية المالية الحاسوبية, نتج عنه ما يعرف بـــــ«نظام تحويل الأموال الالكترونية» (Electronic Funds Transfer System) ويرمز له بـــــ EFT ,هذا النظام فتح مجالاً, لتطبيقات البنوك في تسويق الأدوات المالية, فقامت بعض البنوك بتصميم بطاقات سُميت فيما بعد البطاقات المدنية, وكانت في الأساس مصممة لمن لا يتأهلون للحصول على بطاقات ائتمان عادية, وتؤهل هذه البطاقة صاحبها للوصول إلى حسابه من أجهزة الصراف الآلي أو نقاط البيع المنتشرة في كثير من المحال التجارية, ويقوم البنك بحسم قيمة المبلغ الذي تم الشراء به وتحويله إلى حساب البائع(إما في نفس البنك أو بنك آخر عبر الشبكات المالية) .

وقد قامت شركات مالية/ حاسوبية, بتقديم فكرة صناعة بطاقة تحتوي على رقاقة حاسوبية(Chip) تخزن فيها معلومات أكبر من المعلومات التي يمكن أن تخزن في الشريط المغناطيسي, وكان بالإمكان جعل هذه البطاقة تتخاطب مع حاسوب جهاز الصراف الآلي (وهو حاسوب البنك التجاري مقدم الخدمة), وسميت هذه البطاقات "بالبطاقات الذكية" (Cards Smart), وقد فتحت هذه البطاقات الجديدة إمكانات جديدة في توسيع الخدمات التي يمكن تقديمها عن طريق البطاقات, وبتطوير التقنيات المستخدمة, والتوسع في وصل الشبكات المالية/ المعلوماتية مع بعضها, أصبح بالإمكان تقديم خدمات بطاقات مختلفة في بطاقة واحدة, فأصبح من الممكن تقديم خدمة البطاقات الائتمانية وبطاقات السفر والترفيه والصراف الآلي في بطاقة ذكية واحدة.

تشكل بطاقات الدفع الدائنة أهمية كبرى للكثير من المستهلكين نظراً لما تقدمه هذه البطاقات من خدمات ومزايا, ومن أهم هذه الخدمات اليُسر في إجراء التعاملات المالية, والتسوق, وعدم حمل النقود الورقية, وعدم تحويل العملات في حال السفر من بلد إلى آخر, حيث تمثل البطاقات طريقاً بديلاً للنقد وكذلك إمكانية السحب النقدي في كثير من هذه البطاقات سواء كان قرضاً من البنك المصدر, أو من حساب المشتري, وتمكن البطاقات كذلك حاملها من كثير من الخدمات المالية وغير المالية التي أصبحت سمة من سمات العصر, مثل: التدقيق في الحساب البنكي, الشراء عن طريق الهاتف أو شبكة الانترنت, بل إن بعض البطاقات تقدم لحاملها خدمات الحجز في الرحلات, والفنادق وغيرها, وتقدم كثير من البطاقات خدمة التأمين على السلع المشتراة بها, بل التأمين على حياة حاملها في مجال إصابته من جراء رحلة اشتريت تذكرتها بالبطاقة, أو سيارة استأجرها بالبطاقة.

تنقسم البطاقات المصرفية إلى قسمين, البطاقات غير الائتمانية التي لها ميزة التقسيط, والبطاقات الائتمانية أو البطاقات الدائنة التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان (قرض).

**ث. ا- البطاقات غير الائتمانية** :

تتمثل البطاقات غير الائتمانية في بطاقات المحال التجارية التي يرجع تاريخها إلى بداية القرن الميلادي الحالي, وكان الغرض الأساسي من هذه البطاقات التوسع في المنافسة بين المحال التجارية, واستقطاب زبائن جدد بعد التحقق من شخصياتهم خاصة المشتركين في برامج تقسيطية للسلع المعمرة التي بدأت الشركات في إنتاجها حينذاك. والأصل في البطاقة المصدرة من محل تجاري قبل وجود البطاقات الائتمانية أن تقوم على العلاقة بين المصدر وحامل البطاقة فقط, بحيث أن البطاقة لا يمكن استخدامها في غير المحل المصدرة منه, وكان حامل البطاقة يقدمها للمحل عوضاً عن النقود الورقية والشيكات, ويقوم المحل بعد توقيع حاملها على الأوراق الخاصة ببيعه السلعة, بإرسال كشف بالحساب مفصلاً بكل المشتريات التي قام بها حامل البطاقة(في أثناء المدة المتفق عليها,وهي في الغالب شهر ), ومن ثم يرسل حامل البطاقة قيمة البضائع المشتراة بشيك واحد للمحل المصدر للبطاقة,لذلك مزايا هذه البطاقة ,تكمن في تسديد مشتريات عدة في شيك واحد ,حيث أن حامل البطاقة , يحصل على مدة سماح بعدم الدفع قد تصل إلى 25 يوماً ولذلك كانت الأنواع المختلفة من بطاقات المحال التجارية مجانية (بدون رسوم اشتراك على حاملها), بل كانت الشركات المصدرة تتكبد تكاليف في سبيل إصدارها.

ومع وجود البطاقات الائتمانية وانتشارها بدأت كثير من المحال التجارية مطالبة حامل بطاقة المحال, بوضع رقم بطاقته الائتمانية ومطالبته بالتوقيع على قبوله بأن يرسل المحل الفاتورة على حساب البطاقة الائتمانية في حال عدم سداده المبلغ في المدة المحددة. وبعض البطاقات المحلية التي لا تطالب حاملها بمثل هذا النوع من الضمان, تقوم بتقييد فائدة على المبلغ المتأخر, مما يجعلها قريبة من البطاقة الائتمانية.

**ث.2- البطاقات الائتمانية**: تنقسم بدورها إلى نوعين, بطاقات متجددة وبطاقات غير متجددة.

**ث.1.2– البطاقات الائتمانية المتجددة**: هذا النوع هو الأكثر شهرة واستخداماً, ومن أمثلته, بطاقتين شهيرتين فيزا (Visa) و ماستر كارد (Mastercard), والأصل في بداية هذا النوع أن يصدر عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة, ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة, وتدفع للمحل كامل المبلغ, ويقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطالبه بسداد جزء يسير من المبلغ لا يتجاوز 5% , ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذمته (الرصيد الدائن) بنسبة معلومة شهرياً (تصل إلى 1.5%) ولكن لو يسدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة (السماح), لا يترتب على ذلك أية زيادة في التسديد, في كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

تتفاوت مزايا هذه البطاقة التي تقدمها لحاملها, ولذلك تجد البنوك التجارية تصنفها حسب المزايا, فتجعل أقلها مزايا النوع التقليدي (الكلاسيكي) أو الفضي, والنوع الذي بعده في المزايا هو النوع الذهبي, والذي بعده البلاتيني أو الخاص برجال الأعمال, وأهم المزايا التي تتفاوت فيها هذه البطاقات هي مزية السقف الائتماني الممنوح لحامل البطاقة, والذي يسمح له بالسحب نقداً أو الشراء السلعي, ومن المزايا الموجودة في البطاقات الذهبية و الأعلى منها, التأمين على البضائع وحامل البطاقة, وتقدم بعض البطاقات مزايا غير مالية كالحجز في المطار.

نظراً لكون بعض عملاء البنك, ليس مؤهلاً ائتمانياً للحصول على بطاقة ائتمانية, تقوم بعض البنوك بمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي عندها تبقيه رهناً مقابل عمليات البطاقة, ويسمى هذا النوع البطاقات الائتمانية المضمونة, فإذا قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم البنك بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطالبه بسداد جزء يسير من المبلغ لا يتجاوز 5%, ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذمته (الرصين الدائن) بنسبة معلومة شهرياً (تصل إلى 1.5 %), كالبطاقة الائتمانية المعتادة من دون أن يحسم من حسابه مباشرة, ولكن لو لم يسدد في الأجل المحدد, يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

بعد تطوير الشبكات المالية وامتلاك بعض البنوك لشبكات خاصة بها, قامت بإصدار بطاقات تمكن حاملها من الوصول إلى حسابه لدى البنوك والسحب منه عن طريق أجهزة الصراف الآلي(ATM: Automated Teller Machines) أو استخدام البطاقة في شراء سلع أو خدمات, ثم الحسم مباشرة من الحساب عن طريق ما يسمى بنقاط البيع, والعادة إن البنك المصدر للبطاقة يأخذ رسماً سنوياً عليها, ولكن العمليات التي يقوم بها حاملها حين الشراء أو السحب مجانية, وتقوم بعض البنوك بالسامح لحامل البطاقة بحسب مبلغ محدد شهرياً من حسابه عن طريق أجهزة الصراف الآلي.

ومع التطور المستمر في تقنية الاتصالات أصبح بالإمكان الربط بين الأجهزة التابعة للبنوك التابعة لمنظمة معينة, كفيزا (Visa), في أنحاء العالم, ولذلك أصدرت البنوك التجارية بطاقات صراف دولية تمكن صاحبها من الوصول إلى حسابه من أي مكان في العالم تقريباً, وتمتاز بطاقات الصراف الدولية باتساع النطاق الجغرافي الذي تقبل فيه, ولذلك تمتاز بارتفاع التكلفة على البنك المصدر, ومن ثم وجد رسم نقدي على كل عملية يقوم بها العميل.

هناك نوع آخر من البطاقات الائتمانية المتجددة يطلق عليه "البطاقة الذكية(Smart Card) أو "بطاقة مخزن القيمة", هذا النوع من البطاقات تطبيق حديث للإمكانات التقنية الحاسوبية, حيث استطاعت المصانع إنتاج بطاقة بلاستيكية تحتوي في داخلها على رقاقة ذات دوائر متكاملة حاسوبية(Puce a Circuits Integres), قادرة على تخزين البيانات ومعالجتها, ويمكن برمجة هذه الرقاقة بحيث تتمكن من التخاطب مع حاسوب البنك أو حاسوب جهاز الصراف الآلي, والبطاقات الذكية, هي بطاقات مدفوعة سلفاً تكون القيمة المالية مخزنة فيها, و يمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الانترنت وغيرها من الشبكات, كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية, والأصل في فكرة هذه البطاقة أن تكون قادرة على تخزين نقد الكتروني يغني حاملها عن الذهاب إلى البنك أو جهاز الصراف, ولكن هذا النوع من البطاقات لم يلق الرواج المتوقع لسببين:

الأول: أن العميل في حال ضياع البطاقة يفقد النقد الموجود فيها, فهي تشكل مخاطرة كبيرة له.

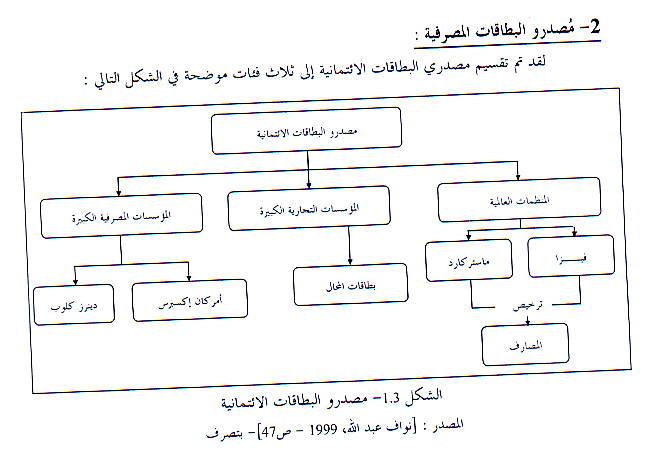
الثاني: وهو المهم, أن البنك التجاري المصدر لها يفقد جزءاً مهماً من النقود بسبب وجودها خارج نطاق النقود التي يمكن أن يتصرف فيها لصالحه.

من هاتين المشكلتين انبثقت فكرة ظهور نوع جديد من البطاقات الائتمانية هي "البطاقات الذكية متعددة المهام" بحيث يكون بمقدور حاملها استخدامها كبطاقة ائتمان أو صراف محلية أو دولية أو بطاقة ذكية, فهي تتيح لحاملها, أسلوب دفع سريع و آمن, إلى جانب إمكانية إضافة العديد من الوظائف إلى نفس البطاقة, فمثلاً: تمكن هذه البطاقة العملاء من القيام بعمليات دائنة ومدينة في نفس الوقت, إلى جانب حصولهم على المحفظة المالية الالكترونية مدفوعة القيمة مقدما, ومجموعة أخرى من الخدمات المتنوعة كتخزين معلومات شخصية خاصة بالتأمين الصحي, السجلات الطبية والبيانات المالية, كما يمكن أن تستخدم في البرامج الخاصة بولاء المستهلك وهو ما يمكن تجار التجزئة من تحديد نقاط البيع المخزنة على البطاقة وعليه يمكن تحديد قيمة الخصم, إضافة إلى تخزين رقم البطاقة الائتمانية للمستهلك ورقم التأمين الاجتماعي.

يجب الإشارة هنا إلى أن استعمال هذه البطاقة يثير الكثير من المسائل الأخلاقية والقانونية, خاصة ما تعلق منها بحماية خصوصيات الأفراد وحياتهم الخاصة, حيث بالإمكان استخدام المعلومات المخزنة على البطاقة لأهداف و أغراض غير معلنة كتحديد أذواق المستهلكين لتقدير حجم المبيعات وسوق المنتجات, انطلاقاً من تجميع المعلومات في قاعدة معطية خاصة بالمستهلكين, ومع هذا فان هذا النوع لم ينتشر الانتشار الكافي إلا انه نوع واعد وله تطبيقات كثيرة تغني كثيراً من المستهلكين عن حمل بطاقات كثيرة.

**ت. 2.2- البطاقات الائتمانية غير المتجددة**:

هذا النوع هو النوع الثاني من حيث الترتيب التاريخي لنشوء البطاقات, يسمى أحيانا ببطاقات السفر و الترفيه, وقد بدأ بظهور شركة داينرز كلوب (Diners Club) , ثم توسع أكثر بقيام أمريكان اكسبرس(American Express) بإصدار بطاقة ما تزال موجودة ومشهورة إلى الآن وتسمى اختصاراً بطاقة Amex (وهي البطاقة الخضراء للنوع ذي المزايا القليلة, والذهبية للنوع ذي المزايا العالية), وهي شبيهة بالبطاقات الائتمانية في كل شيء تقريباً (كالرسوم على العضوية, والحسم من البائع ,والتفاوت في المزايا المقدمة حسب البطاقة ذهبية كانت أم فضية أم بلاتينية) ,ولكن الشركات المصدرة لهذا النوع من البطاقات تشترط أن يقوم حامل البطاقة بسداد كامل المبلغ الدائن في نهاية مدة السماح الممنوحة له, والتي قد تصل إلى أربعين يوماً, ويدخل في ذلك المبالغ المستحقة من شراء السلع والخدمات ومن السحب النقدي.



**الفئة الأولى**: المنظمات العالمية, وهي تمثل البطاقات الائتمانية الصادرة عن مصارف مرخصة من المنظمة العالمية الراعية للبطاقات, هذه المنظمات لا يمكن اعتبارها كمؤسسات مالية, لكنها بمثابة ناد يقوم بمنح المصارف رخص إصدار البطاقات كما يساعدها على إدارة خدماتها. كأمثلة عن هذه المنظمات نذكر:

1-فيزا العالمية (Visa International): يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1958 عندما أصدر بنك أمريكا بطاقات الزرقاء, والبيضاء والذهبية في كاليفورنيا, تعتبر فيزا اكبر شركة دولية تعمل في مجال البطاقات الائتمانية وهي تمثل اكبر نظام دفع في العالم.

بشرائها لمؤسسة (Interlink) التي تشكل شبكة للدفع عند نقاط البيع و إدارتها لدار المقاصة الآلية التي تربط بين 220 مصرفاً في مجال المقاصة بين المصارف, لم تعد شركة فيزا مجرد شركة للبطاقات الائتمانية, بل أصبحت تضم جميع خدمات المدفوعات والمعالجة الالكترونية للبيانات. تمتلك فيزا خطوط اتصالات كافية لإحاطة الكرة الأرضية 400 مرة, كما تنجز شبكة فيزا وفيزانت (VisaNet) ما يزيد عن 2700 عملية في الثانية, وتستطيع تنفيذ عمليات بـ: 160 عملة مختلفة.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| عدد البطاقات | عدد المحلات التجارية المتعاملة بها | عدد المصارف العضوة | قيمة المعاملات | حصة السوق |
| 800 مليون | 18 مليون | 21000 | 1.4 ترليون | 55% |

2-ماستر كارد العالمية(Mastercard International ): هي ثاني اكبر شركات البطاقات الائتمانية في العالم, مقرها الولايات المتحدة الأمريكية, بلغ عدد حامليها سنة 1990 حوالي 163 مليون شخص, وهي مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري, تم استخدامها في تسوية معاملات بلغت قيمتها 200 بليون دولار.

تنتشر ماستر كادر في العالم عبر كبار الموزعين مثل (Eurocard International) و Credit (Access International) و تدعم شركة (Europay International) بنسبة 15% التي أنشئت سنة 1995, وهي الشركة الوحيدة المرخص لها من ماستر كارد للعمل في أوروبا, كما تمتلك ماستر كادر 15% من أسهم شركة خدمات نظم المدفوعات الأوروبية وشركة ماسترو(Maestro) العالمية المختصة في خدمات التسديد عند نقاط البيع, كما تسيطر بالكامل على رخص شبكة سيريس (Cirruss) لأجهزة الصرف الآلي.

**الفئة الثانية**: المؤسسات المالية العالمية, تصدر هذه البطاقات الائتمانية مباشرة عن المؤسسات المصرفية العالمية التي تشرف مباشرة على عملية الإصدار, دون منح رخص الإصدار لأي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى, كما أنها تتولى بنفسها التعامل مع حملة بطاقاتها, أهم بطاقة ائتمانية صادرة عن مؤسسات مالية عالمية هي:

أمر كان اكسبرس(American Express) : تصدر عن بنك أمر كان اكسبرس (American Express Bank) ,وهو مؤسسة مالية كبيرة تمارس أنشطة مصرفية مختلفة.

يقوم البنك بإصدار ثلاثة أنواع من البطاقات هي:

1. بطاقات أمر كان اكسبرس الخضراء(Green Card): هي بطاقات لعامة الناس, تمنح لعملاء تتوفر فيهم الملاءة المالية, كما يتم تحديد تسهيلاتها الائتمانية الممنوحة للعميل بسقف ائتماني محدد.
2. بطاقات أمر كان اكسبرس الذهبية(Golden Card) : تمنح للعملاء الذين يتمتعون بملاءة مالية عالية, والميزة التي تتصف بها هي أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة غير محددة بسقف ائتماني معين. كما أننا نجد أن أمر كان اكسبرس لا تقبل وضع اسم أي مصرف آخر على بطاقاتها إلا على هذا النوع, شرط أن يكون لدى المصرف المصدر لهذه البطاقة حساب العميل كما يكون ضامنا له.
3. بطاقات أمر كان اكسبرس الماسية(Optima) : تشرف على إصدارها المؤسسة بنفسها دون منح رخص الإصدار لأي مصرف أو مؤسسة أخرى, وعن طريقها يتم تحصيل التجار والمؤسسات لحقوقهم مباشرة بالنيابة عن حملتها, و لا تلزم حملة البطاقة بفتح حساب لديها, لكن يكفي أن تتأكد من الملاءة المالية للعميل.

قدر عدد بطاقات أمر كان اكسبرس في العالم 1990 بـ63 مليون بطاقة في حوالي 160 دولة, منها 25 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية, كما وصل حجم التعامل بها في نفس السنة حوالي 11 مليون دولار, تواجه هذه البطاقة منافسة شديدة من بطاقات فيزا وما ستر كارد نتيجة ارتفاع تكاليف عضويتها.

**الفئة الثالثة**: المؤسسات التجارية الكبيرة, من أجل المحافظة على العملاء وتسهيل تعاملاتهم قامت العديد من المؤسسات التجارية مثل الفنادق, المطاعم, محطات, البنزين, بإصدار بطاقات خاصة لعملائها المتميزين أن الأرباح الطائلة التي يحققها مصدرو البطاقة هي الدافع المهم الذي جعلهم يتفننون في تقديمها وتطويرها مع الزمن حتى أصبحت تصدر بصيغ متشابهة للبطاقات الائتمانية, وتحت مسميات مختلفة مثل: بطاقة الشراء من محل تجاري, بطاقة الشراء الداخلي, بطاقة الشراء من بائع التجزئة, أما التسمية الأكثر تداولاً هي: "بطاقة الشراء من محل تجاري" التي يمكن تعريفها كما يلي. "هي بطاقة يصدرها المحل التجاري لعملائه, تتيح لهم شراء (على الحساب ) ما يحتاجونه من السلع والخدمات التي يقدمها المحل, وذلك في حدود سقف ائتماني معين.

كما أننا نجد أن بعض المجلات تقدم قروضاً لحملة بطاقاتها, ويقوم هذا الأخير (حامل البطاقة) في نهاية كل شهر بتسديد قيمة المشتريات والمسحوبات النقدية بإحدى الطريقتين التاليتين:تسديد فاتورة البطاقة كلية.

* تسديد جزء من فاترة البطاقة ويؤجل الباقي إلى قسط أو أقساط متعددة مما يترتب عنه دفع فوائد على هذا التأجيل.

يمكننا وضع جدول يخص أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات الصادرة عن المحلات التجارية من جهة والبطاقات الصادرة عن المصارف والمؤسسات المالية والمنظمات العالمية من جهة أخرى.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجهة المصدرة** | **أوجه الاختلاف** | **أوجه التشابه** |
| **المحلات التجارية** | **\*أطراف عقد البطاقة اثنان: حامل البطاقة والمحل.**  **\*تقبل البطاقة في المحل الذي أصدرها فقط.** | * **وجود سقف ائتماني محدد** * **طرق التسديد متشابهة** |
| **المنظمات العالمية, المؤسسات المالية والمصرفية** | **\*أطراف عقد البطاقة ثلاثة: مصدرها, حاملها والتاجر**  **\*تستخدم في الشراء من جهات مختلفة تقبل التعامل بالبطاقة** |